http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1881) السنة الثامنة - الثلاثاء (17) آب 2010

كتابة على الحيطان

عندما يضيع الوقت..

عامر القيسي

منذ السابع من آذار وحتى اليوم ١٧ /٨ والمتوقع ان يستمر الحال حتى ٩/٧، فاننا نكون قد قضمنا ستة أشهر بالكمال والتمام من عمر الولاية الحكومية القادمة والتي أمدها أربع سنوات حسب الدستور، ولو أضفنا لهذا الوقت الضائع، وقتا آخر وهو وقت الاتفاق على وزراء الحكومة ابتداء من تقديم الـ" سي في " وانتهاء باوامر التعيين الديوانية، فاننا لا نتوقع زمنا اقل من الزمن الذي مرّ ويمر من اجل الاتفاق على المناصب الرئاسية.

ولو أضفنا ستة اشهر تحضيرية للانتخابات النيابية القادمة،عندما ينشغل الجميع، نوابا ووزراء وكتلاً سياسية، بالدعاية والاعلان والوعود، وفوق الحالتين، ايام العطل الرسمية فقط، الجمعة والسبت، على مدار السنة ٨٨ يوما مضروبة في ثلاث سنوات على أقل تقدير، يعني عمليا ٢٦٤ يوما بلا عمل حقيقي، لتجمع لدينا وقت يساوي تقريبا سنتين من البطالة الحكومية والسياسية المقنعة، والباقي لدينا من العمل سنتان يضيع نصفها في الاجتماعات البرلمانية وقراءة القوانين مرّة ومرّتين وقراءة أخيرة ثم تذهب الى رئيس الجمهورية ليدرسها خلال شهر، وبعد ذلك تحال الى الجهات المختصة التي تبدأ بتنفيذها !

هذه هي دورة الزمن علينا، ثقيلة، وبيروقراطية، كما يقال في لغة المصطلحات السياسية ومسروقة من دون احساس من زمن حياتنا، الماضية التي ضاعت في العبث والحروب، والحالية المشغولة في اصلاح ما افسده الدهر، ويا له من اصلاح، خصوصا اذا كان بيد العطار !

يقول المثل الذي يعرفه جيدا جميع من يضيّع الوقت علانية " الوقت كالسيف ان لم تقطعه قطعك " لكن الذي يجري ان السيف قطّعنا اربا اربا ونحن نتعامل معه كما لو ان الجسد ليست جسدنا وان الدماء التي تنزف ليست دماءنا وان الخسارات ليست من جلدنا ومن مستقبل ابنائنا وان الآلام ليست آلامنا وان اهدار المال ليس من جيوبنا وان الضحايا ليسوا من ابناء شعبنا ولاهم اولادنا واخوتنا وجيراننا وان تأخرنا لايهز مشاعرنا الوطنية !

حلقة مفرغة من الدوران حول الأشياء دون ان نتحلى بالجرأة الكافية، لكي نعترف اننا نمارس ضد انفسنا سلوكا عدائيا بامتياز، عندما نضيّع كل الفرص على مذبح التلاعب بالزمن والمراهنة عليه، والمصيبة اننا نعترف بذلك علانية، عندما نقول على سبيل المثال " ان الحكومة لن تتشكل قبل نهاية رمضان " والأكيد انها لن تتشكل حتى بعد العيد، لان السادة يحتاجون قبل ذلك الى الاتفاق على " صفقة السلّة الواحدة " كما يتسرب من اجتماعات " خلف الستار ".

ورغم ان الشارع العراقي غير معني اساسا بصفقة السلّة الواحدة أو الصفقة " الفردية " الا انه صراحة ينظر بعين عدم الرضا بل والريبة للسياسيين الذين أوصلهم اصبعه البنفسجي الى الأماكن التي يتمتعون فيها الآن!

الشارع العراقي معني بتسرب الوقت من بين أصابع الجميع من دون مكاسب لاصغيرة ولا كبيرة، فيما يستفيد اعداء العملية السياسية من الوقت الذي نهدره لغرض اعادة الجميع الى المربع الأول، كما يقول اهل السياسة الذين يهدرون الوقت الذهبي في حوارات يقولون مؤخرا بانها ستكون جادّة!!

أزمة تشكيل الحكومة تصل إلى طرق مسدودة

لا مفاوضات جدية بين الكتل وسيناريوهات جديدة على طاولة البحث

العراقية تقطع الصلة بدولة القانون وتضارب الأنباء بشأن جديتها مع الوطني

□ بغداد / هشام الركابي
وعلي ناجي

شهدت ازمة تشكيل الحكومة العراقية تطورات جدية في المفاوضات بين الفرقاء، ففي الوقت الذي اعلنت فيه مصادر مطلعة ان القائمة العراقية قطعت المفاوضات مع دولة القانون تضاربت الاراء حول جدية التواصل بين شركاء التحالف الوطني.

وقال النائب عبدالكريم السامرائي للمدى ان ائتلاف دولة القانون لم يجب على ورقة العراقية التي سلمتها قبل ثمانية أيام.

وتحدث نواب في ائتلاف دولة القانون عن وجود سيناريو جديد قد تم طرحه على الكتل السياسية يقترح ان تبقى رئاسة الحكومة لنوري المالكي ورئاسة الجمهورية لجلال طالباني وتتسنم العراقية رئاسة مجلس النواب ورئاسة المجلس الوطني للسياسات الاستراتيجية.

وقال القيادي في ائتلاف دولة القانون خالد الاسدي: يوجد سيناريو جديد قد تم طرحه على الكتل السياسية يقضي بان تبقى رئاسة الحكومة لنوري المالكي ورئاسة الجمهورية لجلال طالباني وتتسنم العراقية رئاسة مجلس النواب ورئاسة المجلس الوطني للسياسات الاستراتيجية.

وقال الاسدي في تصريح لـ (المدى) امس ان هذا السيناريو هو الاقرب الى الواقع وهو جزء من مجموعة سيناريوهات طرحت على الكتل السياسية، فقد طرح ائتلاف دولة القانون هذا السيناريو على القائمة العراقية منذ اللحظات الاولى من بدء المفاوضات بينهما لكنها لم تعط ردا واضحا بشأنه مع ان كثيرا من اطرافها موافق عليه.

واضاف الاسدي انه بالاضافة الى سيناريو دولة القانون، فان العراقية قدمت ورقة فيها رؤية لمسارات تشكيل الحكومة، وكذلك الكتل الكردستانية مبينا ان جميع الكتل السياسية مشغولة الان بدراسة هذه الاوراق من اجل الوصول الى حكومة شراكة وطنية مكونة من جميع الاطراف السياسية.

من جانبه قال النائب عن كتلة الاحرار التابعة للتيار الصدري محمد الدراجي ان المفاوضات بين ائتلاف دولة القانون والوطني لا تزال متوقفة، بسبب تمسك دولة القانون بمرشحها.

واوضح الدراجي في تصريح (للمدى) ان هناك مساعي من بعض اطراف ائتلاف دولة القانون لاستئناف الحوارات بين الطرفين، الا ان هذه المساعي تصطدم بشرط الائتلاف المذكور، داعيا ائتلاف دولة القانون الى سرعة التحرك وضرورة تغيير مرشحه نوري المالكي، بغية الاسراع في انهاء الحوارات وتشكيل الحكومة من قبل التحالف الوطني.

يذكر ان المباحثات بين الائتلاف الوطني العراقي ودولة القانون تعثرت بسبب اصرار (دولة القانون) على مرشحه المالكي ومطالبة الوطني بتغييره وكان الاخير قد جمد مباحثاته لحين تقديم مرشح بديل عن المالكي من دولة القانون.

وكان ائتلافا دولة القانون والوطني قد اعلنا تحالفهما في الثامن من شهر حزيران الماضي تحت اسم التحالف الوطني بهدف تشكيل الكتلة البرلمانية الاكثر عدداً، الا انهما لم يتفقا لغاية الان على مرشح لرئاسة الحكومة ومازالت الخلافات قائمة بشأن ذلك.

الى ذلك اكد النائب عن ائتلاف دولة القانون محمد سعدون الصيهود ان هناك عدداً من الاجتماعات والمشاورات لكنها فردية بين اعضاء من ائتلافي دولة القانون والوطني العراقي ونأمل في الايام القادمة ان تستأنف المفاوضات بين الائتلافين بصورة اكبر ومن خلال اللجان المشتركة التي تشكلت مع بداية تشكيل التحالف الوطني بما يضمن الوصول الى حل نهائي لمسألة رئاسة الوزراء التي مازالت قائمة بين الائتلافين.

واضاف الصيهود لـ(المدى):ان التحالف الوطني ما زال قائما وان هناك كتلا تسعى الى تفكيكه لكي لايستطيع البقاء بوصفه الكتلة النيابية الاكثر عددا القادرة على تشكيل الحكومة المقبلة وان الذي يدعو الى تفكيك التحالف يريد جعل القائمة العراقية هي الكتلة الاكثرعددا.

واكد الصيهود ان التحالف الوطني هو الكتلة الاكثر عددا ورئيس الوزراء المقبل سيكون منه ونأمل ان تكون الحوارات المقبلة بين الائتلافين قادرة على تقريب وجهات النظر بينهما لكي يتم اختيار رئيس الوزراء من خلال لجنة الحكماء التي تعطلت اعمالها نتيجة تعطل الحوارات بين دولة القانون والوطني ونأمل ان تزاول اعمالها مجددا لتنفيذ مهمتها التي شكلت من اجلها وهي اختيار رئيس الوزراء.

من جهته اكد القيادي في المجلس الاعلى وعضو الائتلاف الوطني العراقي محمد البياتي: ان مفاوضات ائتلافي الوطني ودولة القانون مجمدة وتستأنف لحين استبدال دولة القانون مرشحها بمرشح اخر. واضاف البياتي: ان الائتلاف الوطني اصدر بيانا على اساس استئناف المفاوضات بعد استبدال مرشح دولة القانون نوري المالكي، مبينا ان في حال زوال الشرط ستستأنف المفاوضات والاجتماعات مع دولة القانون.

وكان الائتلاف الوطني العراقي قد أعلن تعليق مباحثاته مع شريكه في التحالف الوطني ائتلاف دولة القانون إلى حين قيام الاخير بتقديم مرشح آخر لرئاسة الوزراء غير رئيس الوزراء نوري المالكي. واضاف البيان انه مصر على عدم تجديد ولاية المالكي، مؤكدا في الوقت نفسه تمسكه بالتحالف الوطني الذي شكله مع ائتلاف دولة القانون بوصفه الكتلة الاكثر عددا التي ستتولى تشكيل الحكومة المقبلة.

زيارة مساعد وزيرة الخارجية الأميركية

مشروع فيلتمان بين الرفض والقبول

□ بغداد / الوكالات

بعد يومين من سلسلة لقاءات اجراها المبعوث الامريكي معاون وزيرة الخارجية الامريكية جيفري فيلتمان مع قادة الكتل السياسية في العراق بهدف دفع عجلة المفاوضات لتشكيل الحكومة العراقية، ابدت القوى السياسية مواقف متباينة حيال المقترحات التي حملتها اجندة فيلتمان وفي مقدمتها مشروع تقاسم السلطة.

وكشف عضو ائتلاف دولة القانون علي الدباغ لوكالة الانباء الكويتية (كونا) عن قيام فيلتمان بايصال رسالة من الادارة الامريكية الى الكتل السياسية تضمنت دعوة الى الاسراع في تشكيل الحكومة بين "العراقية وائتلاف دولة القانون على ان يتم اشراك الكتل الفائزة الاخرى كالتحالف الكردستاني والائتلاف الوطني".

من جهته اكد مصدر قريب من طاولة المفاوضات فضل عدم الكشف عن اسمه ان الائتلاف الوطني رفض مشروعا امريكيا بشأن توزيع المناصب الرئاسية بين الكتل السياسية.

وقال المصدر ان المشروع الامريكي "يدعو الى تقاسم دولة القانون والعراقية مناصب رئاسة الوزراء ومجلس النواب ورئاسة المجلس السياسي للامن الوطني مع منح الائتلاف الوطني حقائب وزارية سيادية وخدمية والكردستاني منصب رئاسة الجمهورية وحقائب خدمية اخرى".

وكان رئيس المجلس الأعلى الإسلامي عمار الحكيم اكد عقب لقائه فيلتمان ان سيادة واستقلال العراق تحتمان اتخاذ قرار وطني بشأن تشكيل الحكومة يكون مستقلا عن أي تأثيرات أو إملاءات خارجية مجددا "رفضه المشاركة في حكومة يهمش فيها أي مكون سياسي". ويرى القيادي في الائتلاف الوطني العراقي امين عام منظمة بدر هادي العامري ان المشروع الامريكي الذي يحمله فيلتمان هو السبب في تأخير العملية السياسية وتشكيل الحكومة مشيرا الى انه "لن يكتب له النجاح بسبب عدم وجود مشتركات بين العراقية ودولة القانون واذا ما حدث بعيدا عن الائتلاف الوطني نتيجة ضغوط امريكية فانه لن يدوم طويلا وسيسمع خبر تفكك هذه الحكومة بعد اشهر قليلة".

وينص المشروع الامريكي على تولي المالكي رئاسة الحكومة مقابل منح علاوي رئاسة مجلس الامن الوطني بعد تحويله الى مجلس ذي طابع دستوري بصلاحيات دستورية يطلق عليه اسم (المجلس التنسيقي للسياسة الوطنية الإستراتيجية). ووفقا لمصادر صحفية فان المجلس التنسيقي للسياسة الوطنية الاستراتيجية وفقا للوثيقة "سيكون مسؤولا عن مراجعة وتنسيق وتقديم النصح والتوصيات بشأن سياسات حكومة العراق الداخلية والخارجية والعسكرية المتعلقة بالأمن الوطني".

لكن الوثيقة عادت لتؤكد بانه "يجب ان لا يفسر اي جزء من هذا المفهوم على انه تغيير او تعطيل للصلاحيات الدستورية الممنوحة لرئيس الوزراء او لرئيس الجمهورية او لرئيس مجلس النواب على ان يحل المجلس التنسيقي للسياسات الوطنية الاستراتيجية محل المجلس السياسي للأمن الوطني". وذكرت ان سلطات المجلس البديل عن المجلس السياسي للامن الوطني تتضمن "تنسيق السياسات العراقية في الشؤون الداخلية والخارجية والعسكرية المتعلقة بالأمن الوطني بما يشمل الامن المالي والاقتصادي وأمن الطاقة فضلا عن مراجعة ميزانية القوات الأمنية والتوصية بموافقة السلطة التنفيذية عليها".

يذكر ان المجلس السياسي للأمن الوطني الذي تقترح الوثيقة الامريكية استبداله باطار تنظيمي جديد كان قد تأسس العام ٢٠٠٦ بالتزامن مع تشكيل حكومة المالكي لكنه عومل بوصفه هيئة غير دستورية بسبب عدم مصادقة البرلمان على نظامه الداخلي. ويتألف المجلس السياسي للأمن الوطني من رئيس الجمهورية ونائبيه ورئيس الوزراء ونائبيه ورئيس مجلس النواب ونائبيه وممثلي الكتل السياسية في مجلس النواب فضلا عن ممثل لرئيس إقليم كردستان العراق.

الكردستاني: مقترحاتنا قابلة للتفاوض وستحسم قضايا عالقة بشأن تشكيل الحكومة

□ دهوك / الوكالات

اكد عضو في ائتلاف الكتل الكردستانية ان ورقة العمل المقدمة للكتل السياسية العراقية لن تزيد من تعقيد المشهد السياسي و انها ستحسم العديد من الامور العالقة، باعتبارها قابلة للتفاوض مع جميع الاطراف التي يُنتظر ردها قريبا.

وقال محمود عثمان ان "هناك تجاوباً اولياً جيداً مع ورقة العمل الكردية، لكن لم يصلنا حتى الان اي رد رسمي بشأنها من الكتل السياسية".. مبيناً ان"هذه الورقة لن تزيد من تعقيد المشهد السياسي العراقي، بل ستحسم العديد من الامور التي تعيق تشكيل الحكومة المقبلة". (اكانيوز)

واوضح عثمان انه "من السابق لاوانه التعليق على ردود الافعال التي تتردد في وسائل الاعلام، لانها قد تكون مواقف شخصية، ونحن ننتظر ان تصلنا ردود رسمية حتى يمكن على ضوئها اتخاذ موقف معين".

واشار الى ان "ورقتنا تحمل وجهة نظرنا، والتفاوض هنا حالة طبيعية بدون شك، لكن هناك نقاطاً اساسية مثل ما يتعلق بالمادة ١٤٠، اما النقاط الاخرى فهي نقاط عراقية عامة، ومن الممكن ان تناقش".

وكان نائب رئيس الوزراء روز نوري شاويس أعلن أن منهاج ائتلاف الكتل الكردستانية يهدف الى تحريك الركود السياسي العراقي وأن الائتلاف سيقدم مشروعا يسهم في حل أزمة تشكيل الحكومة وعدم تضييع المزيد من الوقت.

وتتضمن مطالب الكرد التي طرحها الوفد المفاوض في بغداد منذ بدء جولة مفاوضاته في منتصف حزيران الماضي والتي استؤنفت من جديد اوائل اب الجاري، أخذ ضمانات من الاطراف السياسية الكبيرة حول جملة من المطالب كشرط اساسي لعقد التحالفات معها، ابرزها الحصول على ضمانات تحريرية لتنفيذ المادة ١٤٠ من الدستور، الخاصة بتطبيع الاوضاع في مدينة كركوك والمناطق المتنازع عليها بين حكومتي بغداد واربيل، ومنح الكرد وزارة سيادية فضلا عن منصب رئيس الجمهورية، ومعالجة مسألة العقود النفطية، وتأمين ميزانية لقوات البيشمركة، واجراء احصاء سكاني عام، والتعهد بعدم انتهاك الدستور والنظام الفيدرالي في العراق.

وكان زعيم ائتلاف دولة القانون نوري المالكي أكد خلال مؤتمر صحفي عقده في اربيل بعد لقائه القادة الكرد في ٨ من آب الجاري أن "المادة ١٤٠ لم تتوقف وليس بإمكان أي شخص ايقافها ويجب ان تنفذ"، وهو ما عدّه خصوم المالكي محاولة الأخير التجاوز على الدستور ومنح ماهو ليس من صلاحياته لمصالح شخصية.

رأي عام..

على خلفية الجمود السياسي

سياسيون وباحثون لـ المدى: الضغوط الأميركية على الفرقاء محض دعاية إعلامية

□ بغداد / اياس حسام الساموك

شكك سياسيون وباحثون عراقيون بالانباء التي تناولتها وسائل الاعلام المحلية والعربية والتي تتحدث عن وجود طبخة اعدتها الادارة الامريكية لتقاسم السلطة بين الكتل السياسية الفائزة في الانتخابات سيما ائتلافي العراقية بزعامة د.اياد علاوي وائتلاف دولة القانون بزعامه رئيس الوزراء نوري المالكي عادين الغرض من هذه التصريحات هو تحقيق مكاسب سياسية.

المصالح المشتركة

النائب عن القائمة العراقية د.عبدالكريم محمود الحطاب يعتقد في حديث لـ"المدى": انه كلما نسمع عن وجود زيارة لمسؤول امريكي تتحدث وسائل الاعلام عن طبخة امريكية لحلحلة الوضع في العراق وبالفعل حدث ذلك في هذه الايام بالتزامن مع زيارة مساعدة وزير الخارجية الامريكية للقيام بعدة لقاءات مع السياسيين العراقيين ودعم تشكيل الحكومة" الحطاب يضيف ان هنالك مصالح مشتركة بين العراق والولايات المتحدة الامريكية على اعتبار ان الاخيرة هي حمالة راية الديمقراطية في المنطقة والعراق بحاجة اليها خصوصا فيما يتعلق بالجانب العسكري.

نافيا ان يكون للولايات المتحدة عصا سحرية تستطيع من خلالها حل الازمة التي يمر بها الواقع السياسي العراقي،لافتا إلى ان هنالك تأثيراً لها كما هو حال الدول الاقليمية الا ان هذا التأثير ليس مطلقاً فهو لا يغير من القرار العراقي بصورة كاملة، مشيرا الى ان هذه التصريحات الاعلامية الغرض منها سياسي بالدرجة الاساس وهي دليل على حالة من الارتباك السياسي في العراق، الحطاب يضيف: كلما تناغم موقف احد الاطراف السياسية مع موقف الولايات المتحدة يتهم هذا الطرف بأنه يخضع للضغوط الامريكية وهذا حدث عندما حصل تقارب بين ائتلافي العراقية ودولة القانون اتهم هذا التقارب بأنه مشروع امريكي.

فرض الاجندة

عضوة التيار الصدري مها الدوري تذهب في حديث لها لـ"المدى" الى ان الولايات المتحدة الامريكية ستعمل على التأثير على القرار العراقي في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

اسقاط الاخر

د. هاشم حسن الاكاديمي في جامعة بغداد يقول لـ"المدى" ان الولايات المتحدة الامريكية وحتى الدول الاقليمية تتدخل في الشأن العراقي الا انها تتباين في قدر هذا التدخل، فالدور الامريكي المعلن هو العمل من اجل الضغط على الفرقاء السياسيين لكي يسارعوا في تشكيل حكومة ترضي كل الاطراف دون ان يصل الى درجة التدخل في تشكيلها. ويضيف حسن انه كلما نسمع عن انباء تتحدث عن تقارب بين ائتلاف العراقية وائتلاف دولة القانون تحدث هذه الضجة والتهويل الاعلامي كون النسبة الاكبر من الاعلام العراقي مسيس فهو يمثل جهات سياسية داخلة بصراعات مع بعضها من اجل الحصول على السلطة واسقاط الطرف الاخر، مشددا على ان الاعلام العربي ايضا له دور سلبي في ذلك فهو لا يعتمد على الجانب الموضوعي كونه مدعوم من جهات رافضة للعملية السياسية والتجربة الديمقراطية في العراق وتفرض عليه اجندات معينة.

افضل الطبخات

الاعلامي عماد العبادي من جانبه لايظن في حديثه لـ"المدى" ان هنالك طبخة امريكية لحلحلة الجمود الذي يمر به الوضع السياسي في العراق، لافتا إلى انه وإن كانت هنالك طبخة فأتمنى ان تكون من صنع الامريكان كونها احسن الطبخات واكثر ايجابية من الطبخات الاقليمية.

العبادي يرى ان الغرض من هذه التسريبات الاعلامية هو سياسي وتقف وراءه كتل سياسية وصفها بالخاسرة ومن خلال اعضاء لهذه الكتل، فهم من يتكلم عبر الفضائيات عن وجود مثل هكذا طبخات للايقاع بين الكتل السياسية الفائزة ومن ثم تحصل كتلته على مكاسب سياسية.

اراء حرة

ياسر فوزي طالب جامعي يذهب الى ضرورة تشكيل حكومة بعيدا عن أي ضغوطات امريكية كون الشعب العراقي هو من اختار ممثليه في الحكومة والبرلمان فيجب ان تحترم ارادة الناخبين.

اما احمد عبد الرحمن وهو موظف حكومي فيرى ان التدخل الامريكي متى ماكان ايجابيا وفيه مصلحة للعراقيين فهذا امر مقبول ما دامت فيه مصلحة للعراق اما التدخلات والاملاءات التي لا تعتمد مصلحة الشعب العراقي فهي أمر مرفوض جملة وتفصيلا.